

Distr.
GENERAL

A/52/302
27 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٦٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تخفيض الميزانيات العسكرية: المعلومات الموضوعية عن
المسائل العسكرية بما في ذلك شافية النفقات العسكرية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة	٢
ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات	٢
هولندا	٢

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في سياق قرارها ٣٨/٥١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، المعنون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية"، أن يلتمس آراء الدول الأعضاء ويقدم توصيات بشأن التغييرات اللازم إدخالها على مضمون وهيكل نظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، بغية تعزيز وتوسيع نطاق المشاركة فيه، وأن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن هذا الموضوع.

٢ - ويعتقد الأمين العام أنه قد يكون ثمة داع لتحديث نظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية لمراعاة ممارسات الإبلاغ الوطنية المختلفة. وقد يكون من المستصوب أيضا لهذا الغرض إجراء مقارنة بين وسائل الإبلاغ التي تستخدمها الهيئات الدولية الأخرى التي تتلقى بيانات كهذه. وقد حال الوضع المالي للمنظمة دون تنظيم هذه المشاورات في عام ١٩٩٦ والاستمرار بالتالي في عملية بدأت من قبل. ويعتزم الأمين العام استئناف هذه المشاورات، عند الإمكان، من أجل التحقق من متطلبات تعديل الوسيلة الحالية لتشجيع المشاركة على نطاق أوسع.

٣ - وتلقى الأمين العام حتى هذا التاريخ ردا واحدا من دولة عضو، ويرد هذا الرد في الفرع ثانيا أدناه. وستصدر أي ردود أخرى قد يتلقاها الأمين العام في إضافة لهذا التقرير.

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

هولندا*

١ - أيدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٣٨/٥١ بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يقدم الرد المشترك التالي على الفقرة ٥ التي تطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير عن هذا الموضوع آخذا في الاعتبار آراء الدول الأعضاء.

٢ - لا يزال الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على نظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٢/٣٥ بـ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. ومن المؤسف

* قدم هذا الرد نيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد (إستونيا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، هولندا). وانضمت إلى هذا الرد أيضا أيسلندا والنرويج.

أنه على الرغم من نفاذ هذا التدبير المتعلق بالشفافية وبناء الثقة منذ ١٦ سنة، فلم يشارك فيه في عام ١٩٩٦ سوى ٢٨ دولة عضوا (انظر A/51/209). ولئن كان هذا العدد أكبر من نظيره في العام السابق، فلا تزال المشاركة متدنية جدا.

٣ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه المشاركة المتدنية تثير القلق وتدل على أن طلب الإبلاغ عن النفقات العسكرية لا يحظى بقبول كاف لدى مجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي، كخطوة أولى، دعوة الدول الأعضاء مجددا إلى أن تشارك في هذا الإبلاغ مشاركة كاملة.

٤ - وينبغي فضلا عن ذلك دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات عن المشاكل التي قد تصادفها في الإبلاغ وتبيان أسباب امتناعها عن تقديم البيانات المطلوبة، ليتسنى النظر في إجراء التغييرات المناسبة لزيادة فعالية هذه الوسيلة.

٥ - ويكرر الاتحاد الأوروبي، بوجه خاص، الاقتراح الداعي إلى تعديل وتطويع هيكل نظام الإبلاغ الموحد الذي يرجع تاريخه إلى عام ١٩٨٠، على أن تؤخذ في الاعتبار ضمن غيرها نظم الإبلاغ عن النفقات العسكرية التي وضعت في سياقات أخرى.
